Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

صياغة مقولات كانت وراء هذا الموقف فتوقف في البداية وترك لمن له طاقة أن يقسم ويفصل.

إذا احتاط المؤلف هُنَا فإنه غامر في مواضع أخرى من الكتاب، إذ أدخل بعض ما ليس من صميم موضوعه[22]، وبعض ما تتطلبه القسمة؛ يقول في «الاتساع الأقلي»: وهذا النوع وإن كان نوعاً موجوداً مع **ما تعطيه القسمة** منه فليس مقصوداً لنا على القصد الأول في هذه الصناعة، بل مقصودنا على القصد الأول إنما هو معقول «الاتساع» من حيث هو. غير أنه لما عرض له هذا العارض الذي صار به أغرب حالاً وأضيق مجالاً **رأينا أن لا نخلي الموضع منه** فأنزلناه نوعاً قسيماً في هذا الجنس ونبهنا عليه»[23]؛ وهذه القسمة العقلية أدت به إلى تقسيمات لم يجد لها ما يملؤها؛ فإخراج الممكن بصورة الواجب «لم يقف بعد على صورة له»[24]، وإخراج المحال بصورة الممكن والواجب وإخراجهما معاً بصورة المحال... لم «يقف بعد لها على صورة خاصة مستعملة إلا النوع الذي هو إخراج المحال بصورة الممكن»[25].

لقد توفرت المادة أحياناً ولكن فقدت المقولات لِتَنْظِيمهَا وتقسيمها، وتوفرت المقولات مرة أخرى ولكن المادة أعوزتها؛ ومهما يكن الأمر فإن البدايات معلومة والنهايات غير محدودة؛ وإذا كان الأمْرُ هكذا في البدايات وفي النهايات فإن الأجدى هو البحث عن العلائق المنطقية بين الأجناس العليا والأجناس المتوسطة والأنواع الأخيرة. وإبرازاً لهذا البحث فإننا سنقدم تشجيراً لجنس «المظاهرة».

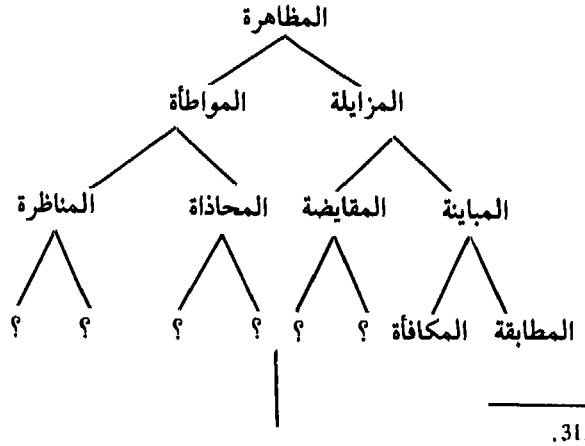

(22) المنزع، ص 311.
(23) ما تقدم، ص 437.
(24) ما تقدم، ص 294.
(25) ما تقدم، ص 295.